

الأمن المائي ضرورة أساسية لتخفيف حدة الفقر. غير أنه من المتوقع، بحلول عام 2025، أن يعيش 3.5 بليون شخص في مناطق شحيحة المياه أو تتعرض مياهها لضغوط. وذلك مقابل بليون شخص في عام 2005. وأشد بلدان العالم فقرا وأشد المجتمعات المحلية بداخلها فقرا هي الأكثر عرضة للمعاناة نتيجة الإدارة غير الكافية للموارد المائية.

لمؤسسة التمويل الدولية، التي تعتبر صندوق البنك الدولي لتمويل أشد بلدان العالم فقرا، دور فريد تضطلع به، ألا وهو العمل عبر القطاعات والمؤسسات والبلدان المعنية بإدارة الموارد المائية. وقد أثبت البنك أنه 'وسيط أمين' حيث قرب المواقف المتعلقة بالقضايا الحساسة العابرة للحدود، ووجد السياسات المتبعة عبر مختلف أجزاء الاقتصاد، وأدخل البنية الأساسية في نسيج إدارة البيئة، والمشاركة الاجتماعية، والتنمية المؤسسية. وفي إطار هذا الدور، وبالتعاون مع المانحين الآخرين، توجه المؤسسة الدولية للتنمية موارد مالية بالغة الأهمية للبلدان التي كانت بدون ذلك ستجد صعوبة في الاستثمار في إدارة السلع العامة على أساس مستمر طويل الأمد.

نظرة سريعة

- بينما زاد سكان العالم ثلاثة أمثال في القرن العشرين، زاد استخدام المياه ستة أمثال.
- في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي، تستهلك الزراعة المروية 70 في المائة من كميات المياه المسحوبة في المناطق التي تتعرض فيها المياه لضغوط.
- البلدان المنخفضة الدخل المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية تمثل حوالي 80 في المائة من أشد البلدان افتقارا إلى المياه.
- أكثر من 260 نهرا في العالم تجري في أكثر من بلد، مما يمثل فرصا وتحديات فريدة، خاصة في أفريقيا.
- مجموع إقراض المؤسسة الدولية للتنمية لستة وخمسين مشروعا تتضمن مكونات خاصة بإدارة الموارد المائية بلغ حوالي 2.5 بليون دولار أمريكي فيما بين السنتين الماليتين 2000 و 2006.
- على الرغم من صعوبة إيجاد مؤشرات إجمالية للنجاح، فإن مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية حققت نتائج تؤثر في ملايين من الأشخاص من السنغال وحتى اليمن والصين.

كثيرا ما يكون تأثير مشروعات إدارة الموارد المائية عميقا. وتبين الأدلة المستمدة من الإقراض المقدم في الآونة الأخيرة أن تلك المساندة زادت الدخول الزراعية، وقللت الخسائر الناجمة عن الفيضانات. وعززت التعاون الإقليمي، وقللت أحمال الترسبات، وخففت من الأمراض المنقولة بالمياه. وحرز عدة بلدان مقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية تقدما هاما في مجال إدارة الموارد المائية. حيث وضعت سياسات أساسية وخلقت قدرات أساسية. وستكون هناك حاجة إلى مساندة مرنة مستمرة من أجل ضمان استمرار هذه الإنجازات وتوسيع نطاقها. وتعميق آثارها على تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

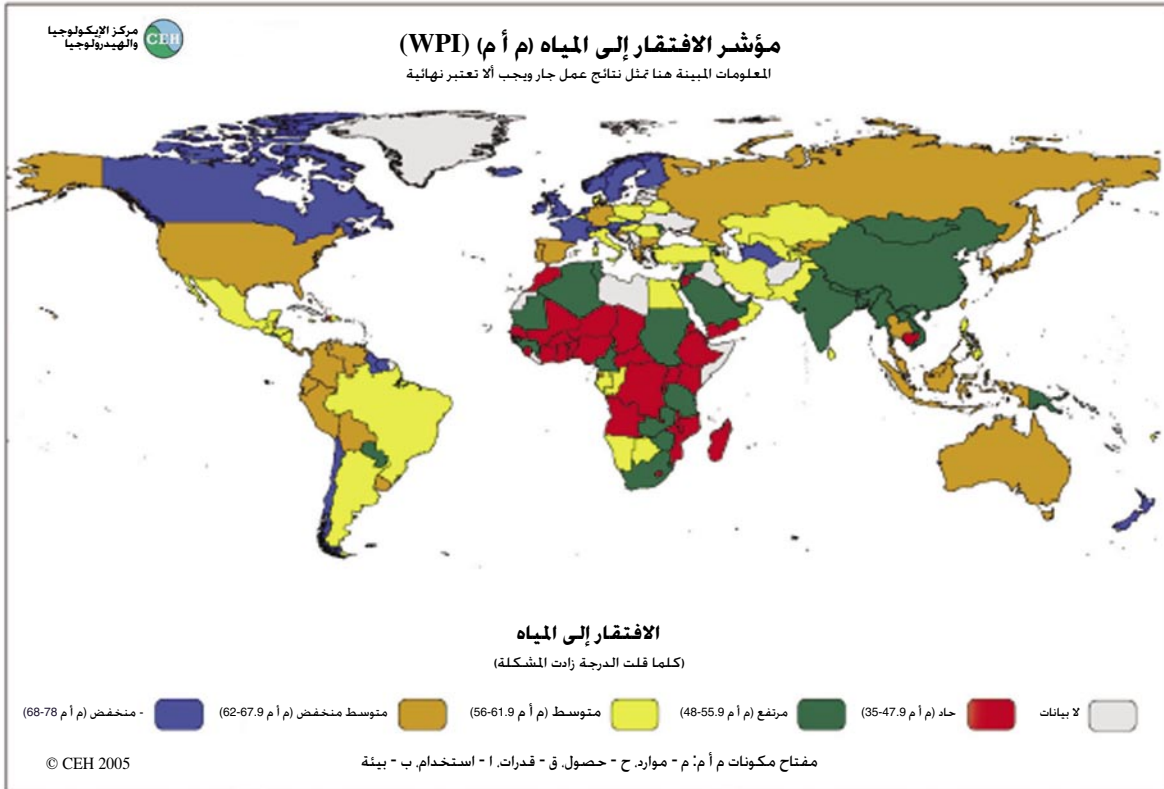


الإطار القطاعي

كميات المياه المسحوبة في المناطق التي تتعرض فيها المياه لضغوط. وتمثل البلدان الفقيرة المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 80 في المائة من البلدان التي لديها أسوأ تصنيفات الافتقار إلى المياه (أنظر الخريطة).

مع أن سكان العالم زادوا ثلاثة أمثال في القرن الماضي. فقد زاد استخدام المياه ستة أمثال. وفي محاولة لتحقيق الأمن الغذائي. تستهلك الزراعة المروية 70 في المائة من

مؤشر الافتقار إلى المياه يوضح درجة تأثير شحة المياه على المجموعات السكانية البشرية



بين العمل التحليلي وجود روابط بين المياه وبين كافة أنواع النشاط الاقتصادي تقريبا - بما في ذلك الزراعة والصناعات التحويلية والطاقة والنقل - وكذلك مناخ أنشطة الأعمال.

وتؤدي أنماط المطر والجريان السطحي المتغيرة المرتبطة بتغير المناخ إلى تفاقم التحدي الذي تمثله إدارة الشححة. مثلما تفعل القوة التدميرية للمياه من خلال الجفاف والفيضانات والتلوث المنقول بالمياه.

وجدير بالذكر أن التوترات بشأن حقوق المياه آخذة في الزيادة على مستوى القرى والبلدان وعبر الحدود.

الاتجاهات الرئيسية

تعتبر إدارة الموارد المائية مجال تركيز معقد وجديد نسبيا بالنسبة لمعظم البلدان. وهي تتطلب إجراءات على المستوى السياسي والقانوني والمؤسسي مع معالجة الآثار المباشرة على مستوى المجتمعات المحلية. وتزداد هذه المسألة تعقيدا بفعل آثار وتأثيرات القطاعات الأخرى. مثل التلوث الصناعي، والتكثيف الزراعي، وتوليد الطاقة الكهرومائية، وتشمل بعض الاتجاهات والأولويات الرئيسية في مجال إدارة الموارد المائية ما يلي:

- خلق فهم أفضل للروابط ذات الصلة بالمياه عبر القطاعات الاقتصادية على المستوى القطري.
- تعزيز قدرات المؤسسات على الإدارة الفعالة على المستوى المحلي ومستوى الحوض.
- إيجاد وتنفيذ آليات ابتكارية لتقاسم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمياه (مقابل الاستحقاقات المادية).
- إدارة الموارد المائية عبر الحدود الوطنية.
- الإسهام في تنمية بنية أساسية مستدامة بيئيا

للمياه من أجل التخزين والاستخدامات المتعددة (السعة التخزينية في بعض البلدان النامية منخفضة بشدة بحيث تبلغ 38 مترا مكعبا للفرد مقابل أرقام في أمريكا الشمالية تبلغ 5,961 مترا مكعبا للفرد. على الرغم من التفاوت المحتمل).

- تحديد وتنفيذ إجراءات لتحقيق كفاءة استخدام المياه.

يتطلب بناء رأس المال الفكري والمالي اللازم لتحسين الأمن المائي مساندة منسقة وطويلة الأمد من مجموعة متنوعة من الفاعلين. بمن فيهم المؤسسات المالية الدولية. وهيئات المعونة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.

التحديات

تمتد إدارة الموارد المائية عبر القطاعات والمهارات والمؤسسات. وأحيانا البلدان. وتعتبر الموارد المائية سلعة عامة لها عادة مستخدمون متعددون. وبالتالي تؤدي إلى نشوء قضايا مثيرة للجدل تتعلق بالملكية والوصاية.

وكثيرا ما تفتقر مبادرات إدارة الموارد المائية إلى تدفق إيرادات. وبالتالي تفرض عبئا إضافيا على المالية العامة المرهقة بالفعل. ونظرا للامتداد القطاعي والجغرافي لكثير من الإصلاحات ومبادرات إدارة الموارد المائية، فإنها تتطلب مستوى عاليا من التنسيق عبر الأطراف الفاعلة المعنية فيما يتعلق بعمليات الإدارة، ابتداء من مستوى المجتمعات المحلية وحتى المستوى الوطني والدولي، أو عبر قطاعات متنوعة جدا كالزراعة والطاقة الكهرومائية. وعلاوة على ذلك، يمتد نطاق الأدوات المطلوبة لمعالجة قضايا الموارد المائية من العمل التحليلي مرورا بالعمليات التشاركية وحتى الاستثمارات في الهياكل والأشغال المدنية. ولذلك فليس من المستغرب أن هذا القطاع يتطلب التزاما طويل الأمد.

مساهمات المؤسسة الدولية للتنمية

يسترشد عمل المؤسسة الدولية للتنمية في قطاع الموارد المائية باستراتيجية قطاع الموارد المائية الصادرة في عام 2003.

تشدد هذه الاستراتيجية على الحاجة إلى معالجة قضايا الإدارة والتنمية على حد سواء - بحيث تنفذ الإصلاحات المؤسسية جنباً إلى جنب مع التحسينات في البنية الأساسية.

لتحسين دمج إدارة المياه في البرامج وخطط التنمية القطرية. توصي الاستراتيجية بإعداد استراتيجيات مساعدة قطرية خاصة بالموارد المائية بالتشاور مع حكومات البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية. وقد أعدت حتى الآن 18 خطة من هذا النوع لبلدان مقترضة من المؤسسة.

وقد بلغ مجموع تمويل المؤسسة الدولية للتنمية لستة وخمسين مشروعاً تتضمن مكونات خاصة بإدارة الموارد المائية حوالي 2.5 بليون دولار أمريكي فيما بين السنتين الماليتين 2000 و 2006. وبلغ التمويل المقدم بالتحديد للمكونات الخاصة بإدارة الموارد المائية في هذه المشروعات 640 مليون دولار أمريكي. وقد تم معظم الإنفاق في منطقة أفريقيا (34 في المائة) ومنطقة جنوب آسيا (31 في المائة). وتركز في القطاع الريفي (80 في المائة).

بسبب طبيعة إدارة الموارد المائية، لا تتوفر مقاييس للأثار الإجمالية. غير أن النتائج المتحققة على أرض الواقع والمرتبطة بأنشطة المؤسسة الدولية للتنمية يمكن إبرازها في ستة مجالات حاسمة الأهمية.

الإطار السياسي والقانوني

في معظم البلدان، وبالذات في البلدان المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية التي تعاني من نقص القدرات

وضعف المؤسسات، يوجه البنك اهتماماً كبيراً للمكونات الأساسية لإدارة الموارد المائية، أي وضع الأطر السياسية والقانونية. وتتضمن حوالي 75 في المائة من مشروعات إدارة الموارد المائية التي تمولها المؤسسة مكونات تتعلق بالمؤسسات و/أو السياسات.

ففي تنزانيا، على سبيل المثال، ساند التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية وضع سياسة وطنية للمياه. اعتمدها مجلس الوزراء في عام 2002 وشكلت فيما بعد أساس الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع المياه. ونتيجة لذلك، أصبحت الآن المياه وإدارة الموارد المائية مترسخة بقوة باعتبارها أولويات رئيسية في رؤية التنمية الوطنية. وبالمثل، ساند التمويل المقدم من المؤسسة وضع قوانين للمياه في اليمن والسنغال. وفي كلتا الحالتين، اقترن إصلاح السياسات بإجراءات محددة على مستوى القطاع.

المؤسسات وبناء القدرات

في حالة إدارة الموارد المائية، تمتد المؤسسات ذات الصلة لتغطي كل نطاق المستوى المحلي ومستوى الأحواض والمستويات الوطنية والدولية.

وقد أدى اعتماد قانون المياه في اليمن إلى إنشاء وزارة المياه والبيئة لتوحيد الإدارة العامة ومساندة نهج متكامل إزاء إدارة الموارد المائية. ومن هذه القاعدة، نشأت هيئة حوض صنعاء التي أظهرت قدرتها على اتخاذ قرارات جوهرية. تبحر من قاعدة متعددة القطاعات. وكان مشروع إدارة مياه حوض صنعاء أول مبادرة في اليمن لمعالجة أزمة استنزاف المياه الجوفية.

على المستوى المحلي، وسع التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية نطاق اشتراك أصحاب المصلحة المحليين في إدارة المياه من خلال إنشاء جمعيات لمستخدمي المياه. وفي اليمن، أنشئت 34 جمعية لمستخدمي مياه الري على مدى فترة ثلاث سنوات في حوض صنعاء، إلى جانب 15 جمعية لمستخدمي مياه إعادة التغذية.

الزراعة

مشروعات إدارة الموارد المائية التي نفذتها المؤسسة الدولية للتنمية في قطاع الزراعة أدت في الوقت نفسه إلى زيادة كفاءة استخدام المياه والغلة الزراعية.

في مشروع إعادة تأهيل مستجمع مياه هضبة اللوس (الترسبات الطفلية) في الصين. استفاد مليون مزارع بصورة مباشرة من زيادة الغلة (زاد الإنتاج السنوي من الحبوب من 427,000 طن إلى أكثر من 698,000 طن) والتنوع عن طريق زراعة الخضروات والفواكه الأعلى قيمة (زاد إنتاج الفواكه من 80,000 طن إلى 347,000 طن). مع حدوث زيادات مقابلة في متوسط دخول المزارعين (من 360 يوانا إلى 1263 يوانا سنويا). وأسهم مشروع ثان اشتركت في تمويله المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهو فرع البنك المخصص بالإقراض التجاري. إسهاما إضافيا في التنمية المستدامة للهضبة. ما أفاد ما يقدر بحوالي 1.5 مليون شخص.

في تنزانيا. ومن خلال الجمع بين السياسات الخاصة بحقوق ورسوم المياه. وتدريب منظمات مستخدمي مياه الري. وتحسين كفاءة الري. تضاعفت الغلة الزراعية وزادت دخول الأسر ثلاثة أمثال بالنسبة لأكثر من 5,000 أسرة.

في حوض نهر تريم في الصين. أدى تبطين القنوات لمنع التسرب إلى زيادة كفاءة نقل المياه من 60 في المائة إلى 95 في المائة وإنقاذ ما يتراوح بين 600 مليون و 800 مليون متر مكعب من المياه سنويا. وقد أعيد تخصيص هذه المياه للاستخدامات البيئية والبلدية والصناعية وأتاح استصلاح مساحات من الأراضي ومد خدمات الري إلى أكثر من 41,000 هكتار من الأراضي الزراعية الجديدة. وفيما بين عامي 1998 و 2003. تم استصلاح مساحات إضافية من الأراضي بلغت 41,460 هكتارا أصبحت أراضي مروية. بينما زادت بدرجة كبيرة إنتاجية أكثر من 123,000 هكتار من الأراضي المروية المنخفضة الغلة.

في الصين. أسفرت مشروعات حوض نهر تريم عن أول نظام فعال تماما للإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار في البلاد.

وفي الهند. أسفرت المناهج التشاركية الجديدة لتخطيط مستجمعات المياه البالغة الصغر عن خطط على درجة عالية من التكامل لهذه المستجمعات أعدتها المجتمعات المحلية. التي لديها قدر أكبر من الملكية والالتزام. وقد أدى أحد المشروعات إلى خلق 4,300 منظمة مناطق تضم المزارعين و 738 جمعية لمستخدمي مستجمعات المياه البالغة الصغر لمساندة تنفيذ المشروعات والعمليات الأطول أمدا. وتشير التقييمات التي أجريت في الآونة الأخيرة إلى أن أكثر من 70 في المائة من هذه المنظمات تعمل بفعالية. وتتيح سماع أصوات كافة المنظمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في مجال تنمية مستجمعات المياه.

إدارة الأنهار العابرة للحدود

أكثر من 260 نهرا في العالم تجري في أكثر من بلد. وبالتالي تمثل فرصا وتحديات فريدة. خاصة في أفريقيا.

وقد حقق التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية منافع تتعلق بالطاقة الكهربائية والبيئة والزراعة للسنگال ومالي وموريتانيا من خلال الاستثمارات في البنية الأساسية. والمعدات. ومؤسسات الإدارة العابرة للحدود في حوض نهر السنغال.

ففي موزامبيق. أنشئ مكتب للأنهار الدولية داخل إدارة الموارد المائية. ما وفر قدرات فنية محسنة على تقييم الموارد المائية وخطط الحوض. وقدرات فنية أقوى على الدخول في حوار مع البلدان الأخرى بشأن حقوق البلدان المشاطئة وقضايا إدارة الحوض. وتبرز إدارة الموارد المائية باطراد باعتبارها أداة لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين وكذلك للإدارة والتخصيص الأكثر فعالية للمياه.

في باكستان. أدت التحسينات في المجاري المائية إلى وفورات في المياه بلغت حوالي 85,000 أكر-قدم وتخفيض تطييل الأراضي (تشبعها بالمياه) وأخطار الفيضانات في قرى عديدة. وفي المشروعات الأخرى التي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية، أدت التحسينات في كفاءة استخدام المياه إلى تحرير كميات من المياه لاستخدامها في إعادة تجديد الأصول البيئية قرب مصاب الأنهار.

حسنت مشروعات التحكم في الفيضانات التي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية (على مستوى البنية الأساسية والإدارة على حد سواء) في أوغندا وجمهورية قرغيز وبنغلاديش وسائل حماية المجموعات السكانية والبنية الأساسية والممتلكات. وقد ساعد مشروع تسانده المؤسسة الدولية للتنمية لإدارة بيئة بحيرة فيكتوريا على تخفيض نبات ورد النيل إلى مستويات غير مزعجة وإحياء أنواع من الأسماك - كان يعتقد أنها انقرضت - في البحيرات التابعة.

الإدارة عبر قطاعات متعددة

كثيرا ما تغطي مشروعات إدارة الموارد المائية أكثر من قطاع وتجمع بين مبادرات استثمارية تتطلب تنمية المؤسسات وبناء القدرات.

في مشروع مقترح في كينيا، على سبيل المثال، تكمن إدارة الموارد المائية في صميم عملية التنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية باستثمارات في الزراعة والحراثة وإدارة مستجمعات المياه والبنية الأساسية لإدارة (التحكم في) الفيضانات والترسبات.

إلى جانب الإقراض لأغراض الاستثمار، تقدم المؤسسة الدولية للتنمية الخبرة والقوة التجميعية اللازمين لتحريك القطاع قدما

التحليل والمساعدات الفنية

تتراوح الخبرة بين العمل التحليلي، والإدارة العامة، والأطر القانونية، والمشاركة الشعبية، والإجراءات الوقائية البيئية.

وقد أسهم هذا في زيادة في الإنتاج بلغت 220,000 طن من القمح، و 82,000 طن من القطن، و 116,000 طن من الذرة سنويا. وتمت زراعة المحاصيل الأعلى قيمة مثل المحاصيل البستانية (التفاح والمشمش والكمثرى والعنب)، والحبوب الزيتية، والشمام، والخضروات، والبرسيم في مساحة من الأراضي بلغت حوالي 148,000 هكتار.

المنافع البيئية والاجتماعية

في هضبة اللوس (الصين)، أدى تحسين إدارة الأراضي الزراعية وتحسين الحفاظ على التربة إلى تخفيض أحمال الترسبات الواصلة إلى النهر الأصفر بأكثر من 57 مليون طن سنويا؛ وخلص الاستعراض التالي لتنفيذ المشروع إلى أن هذا المشروع كان واحدا من أنجح برامج مكافحة تآكل التربة في العالم.

في مشروع حوض نهر تريم (الصين)، ساعدت المساندة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية على استعادة 300 كيلومتر من المناطق السفلى من مجرى النهر التي كانت قد جفت. وزادت مساحة الغابات في المنطقة بأكثر من 30 في المائة؛ وتمت مناطق المراعي بنسبة 15 في المائة. وأسهم هذا في تخفيض التكاليف الاجتماعية-الاقتصادية للرياح والعواصف الرملية بنسبة النصف.

في حوض نهر السنغال، عولجت مشكلة المعدل المرتفع لانتشار الأمراض المنقولة بالمياه بعدة إجراءات تدخلية تجريبية (مثل توزيع الأدوية والناموسيات، وكذلك برامج الصرف الصحي) أسفرت عن حدوث تخفيضات مباشرة في الأمراض وتخفيضات تقديرية محتملة تبلغ حوالي 40 في المائة في وفيات الأطفال بسبب أمراض الإسهال، و 50 في المائة في نسبة المصابين بالبلهارسيا (التي تسببها ديدان طفيلية) وأمراض الطفيليات المعوية. ووفرت هذه الإجراءات التجريبية الأساس لوضع استراتيجية تغطي حوض النهر بأكمله لتخفيض الأمراض المنقولة بالمياه ويجري حاليا تنفيذها في إطار مشروع متعدد الأغراض لإدارة الموارد المائية تموله المؤسسة الدولية للتنمية.

الشراكات العالمية والإقليمية

كما يدعو البنك شركاء مساندة الابتكار في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ونظرا للامتداد الواسع للاحتياجات والمبادرات في مجال إدارة الموارد المائية. فقد أثبت هذا النوع من التعاون أهميته.

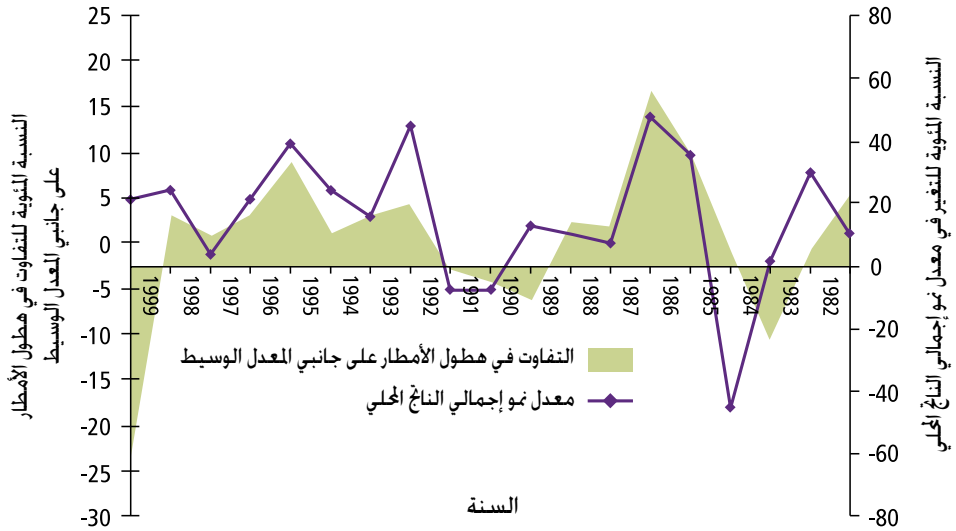
- تمول هولندا صندوقا استثماريا قيمته 20 مليون دولار أمريكي يخصص بالتحديد للابتكار في مجال إدارة الموارد المائية. مع منح الأولوية للتركيز على منطقة أفريقيا. وأثار العمليات في المناطق السفلى من الأحواض. وكذلك الصلة بين الفقر والمساواة بين الجنسين.
- البنك الدولي واحد من ثلاث هيئات تتولى إدارة وتنفيذ مشروعات شراكة هامة أخرى. وهي صندوق البيئة العالمية. ويعالج هذا الصندوق المتعدد المانحين الذي تبلغ موارده عدة بلايين من الدولارات التهديدات البالغة الخطورة للبيئة العالمية. بما في ذلك تدهور المياه الدولية والملوثات العضوية الثابتة.
- وجهت الدعوة للبنك لتنسيق المساندة الدولية لتعاون بلدان حوض نهر النيل في عام 1997. ومنذ عام 1999

وبتيح هذا للمؤسسة الدولية للتنمية توفير أدوات متنوعة لإدارة الموارد المائية في برامج متماسكة ومنسقة. وقد أجرت المؤسسة 42 دراسة تحليلية (في إطار العمل الاقتصادي والقطاعي) و 40 نشاطا غير إقراضي خاصا بالمساعدات الفنية في فترة السنوات 2000-2006.

وقد أدى العمل التحليلي إلى تغيير هام في فهم البلدان المعنية لدور المياه في التنمية وتخفيف حدة الفقر. وخلق نموذجا جديدا للإدارة والاستثمارات.

على سبيل المثال. خلقت البحوث المتعلقة باستراتيجية المساعدة القطرية الخاصة بالموارد المائية في إثيوبيا (2006) نماذج على مستوى الاقتصاد بأكمله في إثيوبيا تظهر توقعات بهبوط متوسط معدلات النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة تبلغ حوالي 38 في المائة حين يؤخذ تفاوت هطول الأمطار في الاعتبار. ويظهر أدناه رسم توضيحي للارتباط بين هطول الأمطار وإجمالي الناتج المحلي العام. ويبرز هذا العمل التجريبي أهمية مراعاة العوامل الهيدرولوجية والتفاوت الهيدرولوجي عند تشخيص الأداء الاقتصادي.

إثيوبيا: هطول الأمطار ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي



المصدر: البنك الدولي، 2006.

الإقراض لمشروعات إدارة الموارد المائية في المستقبل القريب فيما تتم ترجمة استراتيجية المياه الخاصة بالبنك. واستراتيجيات المساعدة القطرية الخاصة بالموارد المائية. والتزام المؤسسة المتجدد لقطاع البنية الأساسية. إلى برامج قطرية.

لا تزال هناك حاجة قوية إلى اعتمادات بلا فوائد ومنح لمساعدة البلدان الفقيرة على تمويل أنشطة إدارة الموارد المائية، بما في ذلك السياسات والعمل المؤسسي والتحليلي.

وقد بدأت إدارة الموارد المائية تبرز كتحد أساسي للتنمية. وقد اتخذت خطوات أساسية هامة، تؤدي حاليا إلى تنفيذ مشروعات لزيادة وتعميق الآثار. ففي تنزانيا والسنغال. تطور العمل المبدئي الخاص بالتشريعات وبناء القدرات ليتحول إلى هياكل أكثر اتساعا لإدارة حوض النهر وبحث تنفيذ استثمارات كبيرة في الطاقة الكهرومائية وتنظيم المياه. ولم تكن هذه المشروعات لتصبح سليمة ومجدية لولا الأسس التي وضعتها المساندة السابقة من المؤسسة الدولية للتنمية.

في البلدان المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية. سيستمر التحدي المتمثل في تحقيق الأمن المائي قائما لعقود طويلة. وسيتطلب مساندة مستمرة في مجال بناء المؤسسات والقدرات وبرامج الإدارة والبنية الأساسية. وتشمل التحديات المحددة ما يلي:

- خلق قاعدة كافية من البنية الأساسية للمياه بحيث تقل درجة تفاوت النمو نتيجة تفاوت توفر المياه.
- ضمان التقاسم العادل لمنافع إدارة الموارد المائية عبر المجموعات السكانية المحلية والأصلية، والحضرية والريفية.
- بناء تحالفات وآليات عابرة للحدود للإدارة والتنمية الإقليمية وللأنهار.
- معالجة مشاكل تغير المناخ وتفاوته بوسائل عملية، بما في ذلك تخفيف الآثار، والتكيف، والتصميم "الذكي" للبرامج والمؤسسات والبنية الأساسية.

والبنك يشجع الحوار، ويساند الإجراءات المشتركة. مع تركيز رئيسي على 'تغيير القلوب والعقول' بشأن الاستخدام المشترك لمياه النيل. وينسق البنك الآن اشتراك حوالي 17 شريكا ثنائيا ومتعدد الأطراف في التنمية في إطار مبادرة حوض نهر النيل. وقد ساعدت هذه المبادرة المتعددة البلدان، التي تضم تسعة بلدان أفريقية، على توضيح المنافع المشتركة لإدارة حوض نهر النيل من خلال العمل التحليلي، والحوار القطري، والاتصالات.

كما وفرت مبادرة حوض نهر النيل البيئة السياسية والقدرات المؤسسية اللازمة للتحرك قدما وتمهيد الطريق أمام طلب هذه البلدان للتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع أن تبلغ استثمارات المؤسسة 200 مليون دولار أمريكي في السنتين الماليتين 2007-2008، و 500 مليون دولار أمريكي في السنتين الماليتين 2009-2010، و 2 بليون إلى 3 بلايين دولار أمريكي في السنتين الماليتين 2011-2012، بحيث تمتد منافع التنمية إلى أبعد كثيرا من النهر لتصل إلى التعاون الاقتصادي والاستقرار على مستوى المنطقة. وستغطي المشروعات التي ستمولها المؤسسة والمرتبطة بمبادرة حوض نهر النيل أو التي سهلتها هذه المبادرة كافة البلدان المشتركة في المبادرة فيما بين عامي 2007 و 2012.

آفاق المستقبل

بشكل عام، وجدت مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك أن 81 في المائة من مشروعات إدارة الموارد المائية التي مولتها المؤسسة الدولية للتنمية والتي أجزت فيما بين عامي 2000 و 2006 حققت نتائج مرضية وأن نسبة 77 في المائة من المشروعات يحتمل أن تكون مستدامة.

وعلى الرغم من أن مجموعة المشروعات القادمة الجاهزة للتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية صغيرة الحجم نسبيا، فإنها تشير إلى وجود اتجاه تصاعدي قوي في

المنافع في مجال تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية
المستدامة.

مارس/آذار 2007.

<http://www.worldbank.org/ida>

وحتى الآن. كانت المساندة متواضعة ولكنها حافزة. وبدأت إدارة الموارد المائية في أفريقيا ومناطق أخرى تبرز كقصة نجاح. مع تحقيق منافع عامة هامة. وسيكون استمرار المساندة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية أمراً حاسماً في ضمان تحقيق هذه الإنجازات وزيادة